

منه ان التصاريح اختصوا الموجود ويبيرون عنه بالآب واقترحه العلم ويبيرون  
عنه بالآب واقترحه العيان ويبيرون بروح القدس ثم قال ان المجموع  
الواحد ثم طليق بوليل المحصر في الثلاثة فقالوا ان الخلق ولا يدع لا يتأ  
سما الا بما يقبل لهم والامر اذ هو العزيمة لا يتأخر الخلف الا بهما واغترقوا بان  
معيود هو جوهر عقيل كبق وقد تفرقت صفات الشيء فقالوا ان  
الجوهر الشيء التعيسى وبالجولة انهم اكثر الناس اختلف لا وصل لا وفيه  
عمل العمل على الذات لا المكان اما لو اريد بالعمل المكان وهو من خواص  
الآجره فلا يوحى منه سلب الاقتضائى الذي بان لا يكون صفة  
فان قلت كما لا يلزم سلب الاقتضائى الى المكان حمل لفظ العمل على  
المكان كذا لا يلزم سلب الاقتضائى الى المكان حمل لفظ العمل على  
سلب الاقتضائى قلت لان سلب ذلك بل يوحى اذ ذلك سلب الاقتضائى  
الى المكان من سلب الاقتضائى الى الشخصى اذ لو كان فى مكان المكان  
جر ما مكانا فيقتصر الى شخصى كيف ويرتفع عنده فان قلت  
لا تسل انه اذا حمل لفظ العمل على المكان يعقوب سلب كونه صفة  
بل يوحى سلب كونه عوضا من سلب الاقتضائى الى الشخصى ومن  
ان وجوب صفاته تعالى للحوادث اذ هي صفات وموضوعات قلت  
لا تسل احد ذلك مطلقا ولو فى الصفات القديمة والمطلوب بقاى  
كونه صفة تقتصر الى ذات سوا كانت الصفة حادثية او كانت قديمة  
وصنيع الشيء من جهة الله احسن فانه يعنى المحققى من اى باب الحواسنى  
عابى غير هذا الكتاب وتقرى به هذا ليس هات ان تقول فيه اليسرى مستقنى  
عن العمل اذ لو كانت مستغنيا عنه لغاى به لك قيامه به باطل اذ لو  
قام به لكان صفة تلك كونه صفة باطل اذ لو كان صفة لما تنق المحضى  
منه ويرة امتناع قيام المعنى با المعنى لك عدم اتصافه بصفات المعنى  
بني باطل لا دلالة الانية فى ادى البه وهو كونه صفة باطل فاد اليه  
وهو قويا بحمل باطل فى ادى اليه وهو كونه ليسى مستغنيا عن العمل  
باطل وصح كونه مستغنيا عن العمل وهو المطلوب لان امر تناع احد  
التعيسى يوجب الاحتمال ففوله لانه لو قام الخ استللال على احد جزى  
مفهوم

كلمة  
منه ان التصاريح  
اختصوا الموجود  
ويبيرون عنه  
بالآب واقترحه  
العلم ويبيرون  
عنه بالآب واقترحه  
العيان ويبيرون  
بروح القدس  
ثم قال ان  
المجموع الواحد  
ثم طليق بوليل  
المحصر في الثلاثة  
فقالوا ان الخلق  
ولا يدع لا يتأ  
سما الا بما يقبل  
لهم والامر اذ هو  
العزيمة لا يتأخر  
الخلف الا بهما  
واغترقوا بان  
معيود هو جوهر  
عقيل كبق وقد  
تفرقت صفات  
الشيء فقالوا ان  
الجوهر الشيء  
التعيسى وبالجولة  
انهم اكثر الناس  
اختلف لا وصل  
لا وفيه عمل  
العمل على الذات  
لا المكان اما لو  
اريد بالعمل  
المكان وهو من  
خواص الآجره  
فلا يوحى منه  
سلب الاقتضائى  
الذي بان لا  
يكون صفة فان  
قلت كما لا يلزم  
سلب الاقتضائى  
الى المكان حمل  
لفظ العمل على  
المكان كذا لا  
يلزم سلب  
الاقتضائى الى  
المكان حمل  
لفظ العمل على  
سلب الاقتضائى  
الى المكان من  
سلب الاقتضائى  
الى الشخصى اذ  
لو كان فى  
مكان المكان  
جر ما مكانا  
فيقتصر الى  
شخصى كيف  
ويرتفع عنده  
فان قلت لا  
تسل انه اذا  
حمل لفظ  
العمل على  
المكان يعقوب  
سلب كونه  
صفة بل يوحى  
سلب كونه  
عوضا من  
سلب  
الاقتضائى  
الى  
الشخصى  
ومن ان  
وجوب  
صفاته  
تعالى  
لله  
حوادث  
اذ هي  
صفات  
وموضوعات  
قلت لا  
تسل  
احد ذلك  
مطلقا  
ولو فى  
الصفات  
القديمة  
والمطلوب  
بقاى كونه  
صفة  
تقتصر  
الى ذات  
سوا كانت  
الصفة  
حادثية  
او كانت  
قديمة  
وصنيع  
الشيء  
من جهة  
الله  
احسن  
فانه  
يعنى  
المحققى  
من اى  
باب  
الحواسنى  
عابى  
غير  
هذا  
الكتاب  
وتقرى  
به  
هذا  
ليس  
هات  
ان  
تقول  
فيه  
اليسرى  
مستقنى  
عن  
العمل  
اذ لو  
كانت  
مستغنيا  
عنه  
لغاى  
به  
لك  
قيامه  
به  
باطل  
اذ لو  
قام  
به  
لكان  
صفة  
تلك  
كونه  
صفة  
باطل  
اذ لو  
كان  
صفة  
لما  
تنق  
المحضى  
منه  
ويرة  
امتناع  
قيام  
المعنى  
با  
المعنى  
لك  
عدم  
اتصافه  
بصفات  
المعنى  
بني  
باطل  
لا  
دلالة  
الانية  
فى  
ادى  
البيه  
وهو  
كونه  
صفة  
باطل  
فاد  
اليه  
وهو  
قويا  
بحمل  
باطل  
فى  
ادى  
اليه  
وهو  
كونه  
ليسى  
مستغنيا  
عن  
العمل  
باطل  
وصح  
كونه  
مستغنيا  
عن  
العمل  
وهو  
المطلوب  
لان  
امر  
تناع  
احد  
التعيسى  
يوجب  
الاحتمال  
ففوله  
لانه  
لو  
قام  
الخ  
استللال  
على  
احد  
جزى  
مفهوم

مفهوم

القيامه بالانفسى بقياى استثنائى وحدوث الاستثنائية وذكر دليلها وما  
تقدّم لها كلمة تعالى ليسى بصفة يندرج انه تعالى ليسى قايما بحمل وبيان اعلان  
انه لا يقوم بالعمل الى الصفات قوله كذب تحيل الخ تفرغ على كونه صفة ووجه الية  
بمقالة انه يلزم قيام المعنى بالانفسى المانع وهو دليل الاستثنائية لكنه  
حدوثه من الشريعة وتقرى به ان تقول لو كان تعالى صفة لا يستحال قيامه  
الصفات الثبوتية به لك قيامها به تعالى ليسى بمسحيل بل واجب دليل  
ما يبنى فينتج انه تعالى ليسى بصفة لك التردد كقول الاستثنائية فلما  
هو اخص منها وهو قوله لك قيامها واجبة الغياى به تعالى فانه اخص من قولنا  
لك قيامها به تعالى ليسى بمسحيل وهو مفيد للمطلوب اذا اخص  
بمستلزم الاغنى فان قلت شرطا اذ نتاج القياى الاستثنائى كون الشريعة  
كلية وهى ليسى كذلك بل مهمل لذكر لوقاها فى الحجاب انما لها ونصا  
دة الكلية وهو كما قوله الصفات الثبوتية اى واما الصفات السلبية فتتوقف  
بها الصفات فالقدرة تنصف لكونها فلا تجتمع تبين ان الاول انه  
يلزم من استحالة قيامه بصفة الصفات به استحالة قيامه المعنوية ضرورة  
انفكاى المطلوب عنده استغناءه لثبائى الاولى ان يقول الموجودية بدل الثبوتية  
ذنية كانتا وصف اخصى ويجاب بانه اسر دا بالغير فى قوله وغيرها ما يتحمل با  
فى المقامى والمعنوية فيكون التعيسى بالثبوتية له وجه لقوله لك قيامها  
واجبة القياى به اى قاسحا كونه صفة فاستحال قيامه بحمل فثبت كونه  
قايما بنفسه قوله هذا خلق يفتح الحماى من مية وورد القطر وبضمها اى  
كذب والاشارة الى كونه به تحيل ان تقوم به الصفات ج قوله لوجوب وجوده  
وقدمه اى ووجوبها مستلزمه للاستغناء عن المعنى لانه لو احتاج اليه  
لكان حادثا قياى ما تقدمت وجوب الوجود والقدم له وهو اى  
ستدل على الختلافى من جزئى مفهوم القياى بالانفسى بمرهات اقرب  
بني قنن به الله تعالى واجب له الوجود والتأكل من واجب لانه  
مفهومه تحت تحت الخصصى ويبارك اكمل من كونه يندرج الله مستغنى عن  
المختصص ويصح ان يكون اشارة الى قياى استثنائى تفرى به لوجوبه  
عن المختصص لهما وجوب وجوده وقدمه وثبائه لكنه تعالى وجوب وجوده وقدمه